ملف العدد

الاجتماع الانسانى في المشروع العربى

د. أحمد زايد
أستاذ علم الاجتماع السياسى
عميد كلية آداب الأسبق جامعة القاهرة

مقدمة

لا سبيل إلى اكتمال أي مشروع لبناء الأمة على المستوى الوطني أو المستوى العربي العام دون التفكير مليًا في ظروف الاجتماع الإنساني، بمعنى ظروف بناء مجتمع يسع لسكانه شمولاً واحتواءً، ويوفر لهم كل سبل العيش الكريم، ويمنحهم قدرًا كبيرًا من المعارف التي تمكنهم من تحقيق تكيف كبير وسريع مع الظروف المتغيرة من حولهم. ورغم أهمية الجوانب السياسية والاقتصادية في تكوين مشروعات بناء الأمة، إلا أن أصل التكوين وجوهره يكمن فيما يتصل بتكوين العلاقات الاجتماعية التي تشكل السند الرئيسي في البناء، بل إن هذه العلاقات تستغرق العلاقات الاقتصادية والسياسية أيضًا، هذا إذا نظرنا إلى الاجتماعي على أنه مفهوم شامل لكل مكونات العيش المشترك.

ونحاول في هذه الورقة أن نطرح بعض الأفكار والفرضيات العامة في الطريقة التي يمكن أن تتشكل بها ظروف الاجتماع الإنساني في المشروع العربي. ونؤسس الجدال في هذه الورقة على ثلاث مقدمات.

الأولى: أن الاجتماع الإنساني- سبل العيش بما تتضمنه من العلاقات بين الأفراد، وبينهم وبين الأنساق المؤسسية، والأطر الثقافية الحاكمة للسلوك- هو الذي

يشكل الأرضية التي يقوم عليها تشييد أي بناء، ولا يصح البناء ولا يكون له استمرار في الوجود، إلا إذا كان التكوين الاجتماعي سليماً. أقصد هنا نوعية الوجود الاجتماعي للبشر، ومستوى الحرية والاستقلال الذين يتمتعون بهما، أو حجم السعادة والرضا في حياتهم، ومستوى دافعيتهم للعمل والإنجاز والمشاركة في صناعة المشروع المجتمعي، وطبيعة الأطر الثقافية التي يتبنونها لحكم سلوكهم وتفاعلاتهم. فكلما تقدمت هذه العناصر وارتفعت كلما كان البشر قادرين على أن يؤسسوا النهضة والتقدم.

والثانية: إن بناء أي مشروع يحتاج إلى بشر يؤمنون به، فلا سبيل إلى بناء ديمقراطية بدون ديمقراطيين، ولا سبيل إلى بناء اشتراكيين بغير اشتراكية كما يقال. ومعنى ذلك فإن بناء المجتمع يجب أن يؤسس على إيمان راسخ بأن بناء الأمة Nation building ليس أمراً سهلًا يمكن لأي شخص أن يقوم به، وإنما هو علم راسخ، ومعرفة عميقة بأحوال العمران وسبل بنائه. ولذلك فإن إقامة مثل هذا المجتمع لا بد وأن يعتمد على تكاتف الكاريزما السياسية مع المعرفة والخبرة، الإرادة السياسية مع الخبرة العلمية، الهمة والشدة.

الثالث: إن الوعي بضرورة بناء الأمة، بتكوينها الاجتماعي في أي مشروع للنهضة يجب أن يعي ثلاثة دروس: أحدهما التعلم من دروس الماضي، خاصة التعلم من الفشل أكثر من التعلم من النجاح؛ والثاني ضرورة التخلي عن مفهوم بناء الدولة الوطنية عبر حراسة النظم السياسية، وتبني مفهوم حراسة المجتمع وتحقيق أقصى درجة من الشمول الاجتماعي داخله. والثالث عدم الرهان على قوى بعينها كالدين أو القبيلة في إضفاء شرعية على النظام، واعتماد الشرعية العامة المستمدة من إرادة الشعب.

على خلفية هذه المقدمات نسعى في الصفحات التالية في بلورة عدد من الأسس التي ينهض عليها بناء الاجتماع الإنساني، محاولين الإجابة على عدد من الأسئلة: ما

هو نمط الاجتماع البشري المنشود؟ كيف تبنى القيم المركزية التي ينهض عليها هـذا الاجتماع؟ وما هي الأسس التي يقوم عليها التعاقد الاجتماعي؟ وما هو الطريق نحـو بناء الأخلاقيات العمومية التي تحكم سلوك البشر في القطاعات النظـاميـة، وفـي التنظيمات الاجتماعية، وفي التبادل العام؟

أولاً: نمط المجتمع المنشود

الحاجة ملحة في المجتمع المنشود إلى اجماع حول قيم التنمية والحداثة، التي تدفع المجتمع إلى الأمام، وتحجب عنه كل صور الظلم والوهن الخلقي والتباعد الاجتماعي. ويعتبر خلق هذا الاجتماع أمرًا هامًا لتماسك المجتمع، ووضع أفراده على طريق واحد وهدف واحد في تحقيق النهضة المنشودة، أو المشروع المنشود. إن مثل هذا المجتمع لا بد أن يكون مجتمعًا متماسكًا، لا تباعد بين أفراده، عادلًا لا ظلم يسري بين جنباتـه، واثقًا لا يتسرب إليه الظنون والشكوك، منجزًا يتحقق فيه كل يوم لبنة جديدة تضيـف إلى اللبنات القديمة، نزيها وشفافًا يتسابق أفراده نحو تحقيق فيض العطاء والمشاركة، مدافعًا عن المصلحة العامة، منظمًا يخضع للقانون وضوابط السلطة الرسمية. قد تبدو هذه الصورة للمجتمع على أنها صورة مثالية، ولكن المشروع التنموي النـاهـض لا يتحقق إلا بالمثل العليا والأهداف الطموحة. فمثل هذا المجتمع سوف يكون مجتمـعًـا دافعًا للتقدم ومحفزًا عليه، ولذلك فإنه لن يحقق فقط هذه الصورة المثالية، ولكن عليه أن يعمل جاهدًا لكي يبعد كل الصور التي تكبح عمله وتعطل مسيرته ومنها:

أ. الفشل في إدارة الموارد الاقتصادية، وفي حوكمة الأطر المؤسسية، والتفنن فـي تطوير طرق مختلفة لخرق قوانين المجتمع، وما يترتب على ذلك من تدني مراتب الوجود الاجتماعي وانتشار الفقر والتهميش، والفساد بصوره المختلفة.

ب. منع التعددية والتفتح؛ أي منع المجتمع من أن يعبر عن تعدديته وميوله المختلفة، وتوجيهها نحو خدمة المصلحة العامة.

ج. عدم وجود توازن بين السلطات المختلفة للدولة، وطغيان سلطة على أخـرى، أو احتكار السلطات جميعًا لصالح شخص واحد أو اتجاه واحد.

د. عدم وجود مجال عام للحوار والنقاش من أجل بلورة المصالح العملية والصالح العام في المجتمع، أو وجود هذا المجال مع تشوه أدائه وفاعليته وتحوله إلى مجال لتأجيج الصراع والتناكد الاجتماعي بدلا من الحوار الحر المتعدد.

ه. تراجع دور المجتمع المدني لنقص همة التطوع والمشاركة أو عدم القدرة على الاستقلال.

و. التحيز لصالح فئات معينة، وعدم قدرة النظام السياسي على أن يحقق درجة حقيقية من الاستقلال عن القوى الطبقية المختلفة، ومن ثم إذكاء روح التباعد والفرقة التي تصب في فقدان الروح العامة وتفتيت الذات الكلية.

ز. عدم انتاج القوة اللازمة للضبط والمراقبة والمسآلة الاجتماعية وضبط العلاقة المتوازنة بين مؤسسات المجتمع وسلطاته.

ثانياً: إنتاج إطار: القيم المركزية

لعل الخطوة الأولى في بناء هذا النمط من المجتمع الذي يتجنب كل هذه المشكلات والمثالب هي بناء القيم المركزية، وهي الأصل في ضمان الاستقرار والاستمرار. إن القيم هي العمود الفقري الذي تلتف حوله مكونات الاجتماع الإنساني. فهذه القيم تشكل ما يطلق عليه الإطار المركزي أو الرئيسي للمسؤولية الاجتماعية، وهو يتشكل من مجموعة من قواعد التنظيم والتنسيق عبر مجموعة من القيم المركزية التي تستدمج في الضمير العام للأمة، ويتم تعلمها وتبادلها وإعادة انتاجها عبر مواقف التفاعل المختلفة، فيعمل الضمير الجمعي على المدى الطويل على ترابطهم وتماسكهم وانصهارهم – رغم تنوع رؤاهم وأرائهم وأساليب حياتهم- في بوتقة واحدة، واتجاههم نحو هدف واحد.

ويتأسس هذا الطرح على مبدأ أصيل في عمليات بناء الأمة وهو أن التجانس بين السكان في الرؤى والأهداف العامة للحياة يعد مبدأ ضرورياً لاستقرار الأمة. ويتحقق هذا التجانس عندما يشترك السكان في القيم والتفضيلات، وعندما يتمكنون من الاتصال بعضهم ببعض، ويتم ذلك من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي يقف

التعليم كأحد أعمدتها الرئيسية، فضلًا عن الاشتراك في اللغة والثقافة، وربط المجتمع ببنية تحتية تسهل الترحال والاتصال. وبالإضافة إلى ذلك فإن تحقيق الاستقرار والاستمرار للأمة لا يتحقق إلا عبر قدر من التحريك المركزي. ولا نقصد بالتحريك المركزي أن تستخدم السلطات المركزية نظمًا للدعاية الشبيهة بأساليب النظم الشمولية، أو أن تكرس جل وقتها للمراقبة، أو أن تتبع مبدأ التفرقة بين السكان من أجل السيادة المطلقة، ولكن نقصد به أن تساعد في صناعة إطار عام من القيم المركزية التي يلتف حولها الناس.

وتعمل هذه القيم بمثابة النواة المركزية أو الرئيسية Kore Kernel، التي تنبع من خبرات النخب السياسية الحاكمة أو من الكارزما السياسية، والتي تستلهم روح المجتمع ومزاجه العام، وتبنى عليه مجموعة من القيم المركزية التي يلتف حولها سكان المجتمع. حقيقة أن هذه القيم تكون –في البداية– متخيلة، وربما تمثل معالم ليوتوبيا اجتماعية، وسوف تظل هذه القيم حبيسة الخيال إذا لم تترجم في سياسات عملية وبرامج عملية. تظل حبيسة الخيال إذا تم تأكيدها في القول دون الفعل، وفي الخطاب دون العمل. وليس وجود السياسات العملية هو المطلب في حد ذاته، ولكن درجة فاعليتها في الواقع، ودرجة قبولها وشمولها للسكان جميعًا دون أن تترك منهم أحدًا، ومستوى العدل والشفافية في تنفيذها، وقدرتها على أن تستجيب لمطالب الناس وحاجاتهم، وبناءً عليه فإن انتاج الدساتير والتشريعات المصاحبة لها ليس لها شرطًا كافيًا لتأسيس قيم مركزية لصناعة الاجتماع الإنساني المستقر. فهذه الدساتير وتلك التشريعات هي حروف وعبارات يسهل كتابتها، ويسهل حشد الناس لتأييدها، ولكن المبادئ الدستورية والقانونية تظل عبارات وكلمات إذا لم تترجم في أرض الواقع، وإذا لم يصاحب هذه الترجمة شروط حقيقية لخلق الاجتماع والمساواة، فثمة شروط لفاعلية علاقة الدولة بالمجتمع التي تنتج إطار القيم المركزية وتعمل على تأكيدها بسلوكها وفاعليتها، من أهمها درجة الاستجابية للدولة تجاه مطالب المواطنين وحاجاتهم، ودرجة تأكيدها على مبادئ العدالة والمساواة، واحترامها لحقوق المواطنين. وإذ تفعل

ذلك فإنها تستوعب كل الحركات المناوئة الصاعدة من أسفل والمستهدفة في تقويض أركانها. خلاصة القول أن الأطر المركزية في الدول ليس لها من قيمة إلا في ضوء فاعليتها عبر السياسات العامة، وهذه الفاعلية بدورها لا معنى لها إلا إذا لم توجد في سياق عام من الحرية والمساواة، ويمكن القول ببساطة أن الإطار المركزي العام، أو القيم المركزية العامة هي التي تصنع المجتمع أو هي التي تصنع الدولة الوطنية، وأن طبيعة هذه الدولة الوطنية هي التي تحافظ على هذه القيم، والقول الفصل فيها أن لا سبيل إلى تحقيقها إلا في ظروف معينة أشرنا إليها.

وقد يحتار المرء هنا في البحث عن قيمة مركزية أساسية تتمحور حولها القيم المركزية، ,تذهب هذه الحيرة سدى عندما تتذكر ما قاله أرسطو عن قيمة "العدل"، وهي عنده حد الوسط الذي يمنع من الإنحراف يميناً أو يساراً، فالإنحراف يميناً أو يساراً (نحو الزيادة أو النقصان يؤدي إلى الوقوع في الرذيلة، أما البقاء في حد الوسط فهو الفضيلة وهو العدل، حيث الفضيلة المثلى، التي تؤشر على حد الوسط. ولذلك فإن العدالة هي أم الفضائل، وأنها تؤسس داخل الإنسان، فالإنسان الفاضل العادل هو الذي يمتثل للقوانين، ويسمع إلى صوت الواجب في داخله، والتوزيع العادل للثروة هو الذي ينتج تناسباً هندسياً لا يحقق لأحد ميزة على الآخر، لكي يستمر التوازن في الحياة الاجتماعية، وهو توازن لا يجب أن يختل، وإذا ما اختل فإنه يعاد بالعدالة التصحيحية التي تعيد الأمور إلى نصابها، ولكي تستمر الحياة الاجتماعية في صيغة التوازن فإن الأجهزة الناظمة للحياة القائمة على شئون استغلال مواردها العاملة على الحفاظ على الاستقرار والأمن، الحامية لحقوق الناس، والمعاتبة على أي تقصير في أداء هذه الحقوق، أقصد أجهزة الحكم، هذه الأجهزة لا بد وأن تتخذ من مفهوم العدل قيمة مركزية يتأسس حولها اطار المسئولية الاجتماعية في الحكم. فالعدل يفضي إلى قيم هامة يمكن أن تؤسس لهذا الإطار منها قيم الشفافية والنزاهة، والحفاظ على الصالح العام، والإنجاز. يبدو العدل في هذه الصياغة وكأنه الفضيلة المثلى، وتبدو القيم الأخرى وكأنها وسائل انقاذ فضيلة العدل. فالعدل فضيلة والإنجاز وسيلة، وكذلك

الشفافية والنزاهة والتوجه الأخلاقي نحو الصالح العام.

وهذا الإطار ينتج انتاجًا ويخلق خلقًا. يقر أولاً في الدستور. ولا أقصد هنا أن يتضمن الدستور حديثًا تفصيلًا عن هذا الإطار، ولكنه يؤكد المبادئ العامة التي ينطلق منها الإطار كالعدل والمساواة في الحقوق والواجبات. ولكن انتاج هذا الإطار الحقيقي والفعلي يتم عبر تأكيده في الإطار العام للأجهزة الناظمة للحياة، على كل مستويات النظام الاجتماعي العام. وفي الممارسات الرسمية لخدام الدولة، الموظفون العموميون، وفي الأساليب الرادعة للعقاب الذي يطبق على الجميع. فإذا كان الاجتماع الإنساني المنشود يقوم على التسامح، فإن هذا التسامح لا يسري على تطبيق القانون.

ثالثًا: أسس التعاقد الاجتماعي

يعتبر بناء الإطار المركزي من اهم دعائم التعاقد، ولكنه ليس كافيًا في حد ذاته. فثمة عناصر أخرى هامة لا يقوم الاجتماع الإنساني إلا بها. وجميع هذه العناصر لا يجب أن تكون لها نصوص دستورية. فالتعاقد الاجتماعي يتضمن كما ذهب دوركايم بحق –عناصر غير تعاقدية، ويقصد بذلك أنها عناصر يتم بناؤها في الضمير الجمعي للأفراد، وليس في أطر قانونية: فالتعاقد الاجتماعي لا ينبني في الخارج؛ أي خارج عقول الأفراد وضمائرهم، ولكنه يستدمج في هذه العقول وتلك الضمائر، ليملأها وليفض منها إلى خارجها في صور من السلوك العاكسة لهذه المبادئ. حينئذ يتبارى الأفراد، الجماعات، والمنظمات، وكل الفاعلين في الحياة الاجتماعية في الإلتزام بهذه المبادئ. بل إن سلوكهم يؤكد المبادئ ويرسخها، ويضيف عليها كلما استجد جديد في حياة المجتمع. وبهذا يتحقق التضامن الاجتماعي الذي يعتبر أولوية تفوق –عند دوركايم أيضًا– كل ما عداها بما في ذلك حرية الأفراد أو سعادتهم. فالحرية الفردية ليست حرية مطلقة، وليست حرية نفعية، بل هي حرية مقيدة بحدود التضامن الاجتماعي، وهذا هو الفرق الجوهري بين النزعة الفردية والنزعة الفردية ذات التوجه الجمعي. ونعرض فيما يلي لعدد من مبادئ التعاقد الاجتماعي التي تعلي من

شأن الاجتماع الإنساني إذا ترسخت في صلب النظام الاجتماعي.

١. العلاقة بين الدولة والمجتمع: الدولة الخادم والمواطنون الملتزمون

ينظم الدستور العلاقة بين الدولة والمجتمع عن طريق الأوصاف التي يطلقها على نظم الحكم المقبول، بأن ينص مثلاً على أن نظام الحكم في الدولة هو نظام اشتراكي أم ديمقراطي أو مدني أو أي شكل من أشكال الحكم. كما ينظم طريقة عمل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وطبيعة العلاقة بينها، والسلطة التي تحملها أي منهما تجاه المجتمع وتجاه السلطات الأخرى. وتترك الكثير من الدساتير الباب مفتوحاً لمزيد من إصدار القوانين التي تنظم هذه العلاقات.

ولكن الدساتير لا تنص على الطريقة التي يفهم بها أصحاب الدولة سلطاتهم، ولا تتدخل في ميولهم الشخصية، وهكذا بالنسبة للمواطنين. ومن ثم فإن المجال يظل مفتوحاً لتأكيد مبادئ هامة في علاقة الدولة بالمواطنين، تدخل في تعداد المبادئ اللا تعاقدية، أي المبنية في داخل الأفراد وفي ممارساتهم. ومن أهم هذه المبادئ فهم معنى الدولة، ومعنى الوظيفة العامة، على أنها تتعلق بالخدمة، فالدولة هي خادمة للشعب، لأنه فوضها في الحكم، وأصحاب الدولة من الموظفين العموميين هم خدام مدنيون، يؤدون وظائفهم في ضوء قوانين عامة ملزمة، ويحصلون على أجور من الضرائب التي يدفعها الشعب. ويفرض عليهم هذا المبدأ ألا يتعالوا على الناس، أو يعطلوا مصالحهم، أو يستخدموا مكانتهم الوظيفية في الحصول على مكاسب شخصية لهم أو لأولادهم. ومن ناحية أخرى، فإن المواطنين يتحولون إلى مواطنين ملتزمين. فالعلاقة بين نظم الحكم وبين المواطن هي علاقة تبادلية يبذل كل طرف فيها كل جهده لكي يريح الطرف الآخر. والمواطنون في هذا الظرف يجب أن يستدمجوا مفهوم الواجب الأخلاقي الذي يدفعهم دفعاً داخلياً إلى دوائر الالتزام في كل حياتهم. ويبدأ الالتزام من أداء واجبات العمل والمهنة وفقًا لمعاييرها الأخلاقية، ودفع الضرائب المستحقة للدولة، والالتزام بالقوانين التي تسنها الدولة، والمشاركة بقوة في الحياة الاجتماعية والسياسية، والالتزام بتنشئة الأطفال، والثقة في النظام الحاكم العادل، واحترام حقوق

الآخرين وأهدافهم.

٢. العلاقات بين الطبقات: تباين طبقي ومساواة مهمة

إذا كانت هذه هي العلاقة بين الدولة والمواطنين، فماذا عسى أن تكون العلاقة بين الدولة والطبقات، وكذلك العلاقة بين طبقات المجتمع بعضها ببعض؟ لن ننشغل هنا بسياسات الدولة تجاه الطبقات الفقيرة، أو تجاه فئات بعينها من سكان المجتمع. فهذا الموضوع ليس هدفنا هنا، وهو واحد من الموضوعات الأصلية في السياسات الاجتماعية للدولة. طرحنا لهذا الموضوع هو طرح سوسيولوجي لقضية التحيز أو الاستغلال في علاقة الدولة بالطبقات، وقضية التباعد أو التقارب بين الطبقات داخل المجتمع نفسه؛ وهو موضوع يشكل أهمية كبرى في استقامة العمران البشري والاجتماع الإنساني.

ولن ندخل هنا في المناقشات التي دارت حول علاقة الدولة بالطبقات انحيازاً أو استغلالاً. ولكن سوف اؤكد على أهمية قضية استقلال الدولة في مواجهة الطبقات الاجتماعية. فمع اهتمامها بالفقراء والجماعات المهمشة، فإن الدولة يجب أن تكون مستقلة استقلالاً تاماً عن تأثيرات الطبقات المختلفة. ولا يقصد بالاستقلال هنا الابتعاد أو التجاوز، وإنما يقصد به ألا تترك أجهزة الدولة نفسها للطبقات لاستقلالها وتسخيرها، خاصة الطبقات النافذة في أجهزة الدولة. وهي إذ تحفظ الاستقلال فإنها تكون قادرة على أن تضع ضوابط عامة لكل مجالات الحياة. وأن تنظم حركة رأس المال، وأساليب استثماره لتحقيق قيم مضافة تتراكم في ثروة حقيقية للأمة، وأن تفرض الضرائب، وأن تمنع الفساد، وأن تراقب تنفيذ القوانين، وأولاً وقبل كل شيء أن تجعل العدل نافذاً. ومن نافلة القول أن نؤكد أن هذا الاستقلال هو استقلال نسبي، بمعنى أنه لا يفصل أجهزة الدولة كلية عن المجتمع، وإنما يحتفظ للنسق السياسي بالحفاظ على ذاته وعلى قوة دفعه الداخلية دون أن تؤثر عليه بقية أنساقه أو تخضعه لإرادتها. وفي نفس الوقت فإن الاستقلال النسبي يسمح للأنساق الأخرى بالحركة والاحتفاظ بقدراتها الداخلية التي يمكن أن تتأثر إذا ما تدخلت الدولة بشكل ساخر.

وعلى الوجه الآخر من العملة تتشكل الخريطة الطبقية للمجتمع بمستوياتها الثلاثة. وهذه الطبقات التي تتباين في حجم الثروة التي تملكها، وفي علاقتها بالسوق، وفي أساليب الحياة. ومع هذا الاختلاف فإن الاجتماع الإنساني يحتم عليها أن تتفاعل سوياً، وأن تتعايش لبناء حياة اجتماعية مستقرة. ويساعد على تحقيق ذلك ثلاثة مبادئ عامة:

أ. المساواة المعممة: لا ينصرف الذهن عن الحديث عن المساواة العامة إلى المساواة في الدخول، فطبقات المجتمع تحتل أماكن مختلفة على خريطة الدخل والعلاقة بالسوق وأساليب الحياة، ولكن الذهن ينصرف إلى ما يطلق عليه نزعة المساواة egalitarianism، وهو مفهوم يؤشر على المساواة في المعاملة، بحيث يتحول كل فرد في المجتمع إلى كيان له نفس الحقوق بصرف النظر عن أي شكل من أشكال الانتماء. ورغم أن المفهوم يستغرق في أحد معانيه المساواة الاقتصادية، إلا أننا نؤكد هنا على معناه القيمي الذي يدل على الاعتقاد في المساواة بين البشر، ومن ثم النظر إليهم جميعاً نظرة عامة، وانعكاس هذا الاعتقاد في السلوك والممارسة، وكذلك في طبيعة الخدمات التي يحصلون عليها في التعليم والصحة والمرافق العامة. وإذا ما تحقق هذا الظرف تصبح المساواة نزعة عامة أو معممة تؤسس للتفاعل المثمر.

ب. تحجيم التباعد الاجتماعي: قد يؤدي التباين في أساليب الحياة وفي العلاقة بالسوق إلى أن تتباعد الطبقات بعضها عن البعض الآخر، مما يقلل من التجانس الاجتماعي، ومن الكثافة المعنوية بين السكان، ويعمل على زيادة الميول اللامعيارية التي تدخل المجتمع في حالة من الأنوميا الاجتماعية. ولتحجيم التباعد الاجتماعي يجب أولاً تأكيد نزعة المساواة في مظاهر السلوك وتقديم الخدمات كما ذكرنا، وتوسيع حجم الطبقة الوسطى وخلق صور من التقارب في أساليب حياتها، وحث الفئات العليا على عدم الإسراف في الاستهلاك التفاخري، وخلق منتديات عامة ذات طابع ثقافي أو اجتماعي يمكن أن يتقابل فيها المواطنون بصرف النظر

عن مستواهم الطبقي، وتقليل انتشار المجتمعات (مساكن أو نوادي) التي تغلق على فئات بعينها.

ج. الثقة المعممة: يشير مفهوم الثقة المعممة Generalized إلى الثقة في أعضاء المجتمع الآخرين، والقدرة على الارتفاع عن مستويات الثقة الخاصة Particularized trust (الثقة في الأسرة وفي الدوائر القريبة إلى مستويات الثقة العمومية. ولقد أكدت الدراسات أن للثقة العمومية بهذه المعنى أثاراً كبيرة في تكوين مجتمع متماسك، وفي انتاج قيم أخرى كقيم الاحترام والمشاركة والتطوع والريادة. بل إن الدراسات قد أكدت أن الثقة تولد مستويات من الصحة النفسية والسعادة، ومن ثم فإن الثقة العمومية تتحول إلى رصيد يشكل مورداً حقيقياً لا للفرد فقط، بل للأمة بأسرها. وتتجه الثقة العمومية في وجهتين أحدهما رأسية والأخرى أفقية. فمن الناحية الرأسية تعمل الثقة بين الأجهزة الحاكمة وبين المواطنين على تقوية النظام، وكلما زادت معدلات الثقة المتبادلة كلما دل ذلك على أن لدى الأجهزة الحاكمة طاقة استجابية كبيرة نحو حاجات المواطنين، وكلما دل ذلك أيضاً على أن لدى المواطنين مستويات عليا من الالتزام. وعندما تنتفي الثقة في مستواها الرأسي لأسباب غياب العدل أو سطوة الدولة العميقة في تخويف المواطنين، فإن المجتمع ينفرط عقده، ونجد أن كل طرف يعمل لحسابه لا لحساب المجتمع، فيدير ظهره للآخر. أما النوع الآخر من الثقة فهو الثقة الأفقية بين الطبقات الاجتماعية، وبين المنظمات المختلفة، وبين قطاعات الاقتصاد والخدمات، وبين الأفراد. يسهم هذا المستوى من الثقة في توطيد اللحمة الاجتماعية، وفي تكون رصيد كبير من رأس المال الاجتماعي يصب في النهاية في مزيد من التطوع والمشاركة وتعظيم القيم المدنية المختلفة وإذا ما تقلص هذا المستوى من الثقة، فإن الحياة تتحول إلى عوالم منفصلة، يجافي بعضها بعضاً، ويعمل كل مكون فيها على طريقته الخاصة، وتسري في المجتمع روح العداء والقلق الأخلاقي.

٣. بناء المجال العام: التفكير العملي وتأسيس المصلحة العامة

لا يستقيم الاجتماع البشري إلا بمجال عام حتى يمكن الناس من أن يتواصلوا ويؤسسوا أطراً للمصلحة العامة وبلورة التفكير العلمي الذي يقود إلى تحقيق الصالح العام. ويؤسس المجال العام على تصور لمنطقة وسطى بين المجتمع وبين النظم الرسمية للدولة، وهي منطقة تضبط ايقاع العمل في المجتمع، فتمنع النظم الرسمية للحكم من أن تطغى على المجتمع وتستبد به، كما تساعد الجماهير العريضة على أن تنظم نفسها فلا تتحول إلى غوغاء. ولقد تحل هنا النقابات والأحزاب والتنظيمات المهنية محل الطوائف الحرفية القديمة، وتشكل منطقة وسطى تعمل على تحقيق التوازن في المجتمع.

وأحسب أن هذه القاعدة في تأسيس المجتمع هي التي بُنيت عليها فكرة المجال العام كما طرحها هابرماس. ويشكل المجال العام قطاعاً ثالثًا في المجتمع يقع في المنطقة الوسطى بين عوالم الحياة وبين الأنساق النظامية، ويشكل عبر تنظيماته المختلفة بدءًا من المقاهي الثقافية وحتى الأحزاب والنقابات والمنصات الإعلامية مروراً بالتنظيمات الطوعية، يشكل عالماً ثالثًا بين العوالم الخاصة بالأفراد، والعالم الرسمي للنظم، ويقوم على نمط من الفعل الإتصالي (أو التواصلي). ويعمل المجال العام بمثابة حقل للنقاش الحر الخلاق الذي يقوم على المساواة، والحرية، والاتجاه نحو الصالح العام، والشمولية التي لا تعرف التهميش أو الاستثناء. إنه عالم خطابي تداولي يمكن المجتمع أن يبلور تفكيراً علمياً رشيداً قادراً على أن يرشد من سياسات العالم النظامي الرسمي، ويمنح الأفراد والجماعات فرصة للتواصل والمشاركة.

ولعل ذلك يكشف لنا عن أهمية المجال العام للاجتماع الإنساني. ولكن في ضوء واقع المجال العام في مجتمعاتنا، حيث يعاني من عدم نضوج واكتمال مع وجود صور عديد من التشوه، تنعكس في مستويات اللغة المستخدمة، وصور التهميش والإقصاء، بل وأشكال الوصاية التي تفرض قيوداً على الحرية الفكرية والمساواة والعقلانية التي تميز النقاش والحوار داخل المجال العام. ومن هنا يصبح من الضرورة العمل في النمط الجديد من الاجتماع الإنساني على تأسيس مجال عام صحي. ومع التسليم بأن

عملية بناء المجال العام تحتاج إلى وقت طويل، لأنه يخلق من خلال الممارسات الحرة التي تنضج وتتفتح عبر فترة طويلة من الوقت. ولكن هذه العملية يمكن الإسراع بهـا وضبطها من خلال وجود بيئة تمكينية تجعل المجال العام ممكنا، ومن عناصـر هـذه البيئة ما يلي:

- وجود نخبة سياسية لها تطلعات لبناء دولة مدنية على أرض الواقع، مـع وجـود إرادة سياسية قوية لتأسيس هذه الدولة.
- التوجه نحو التفتح الاجتماعي والثقافي؛ بترك الآراء والتوجهات تنمو وتتفتح طالما أنها تتجه نحو التفكير العقلاني الرامي إلى الصالح العام، وتبتعد عن الـتـطـرف والغلو.
- تشجيع المفكرين والباحثين الاجتماعيين على طرح فلسفات اجتمـاعـيـة، ورؤى فكرية، تسهم في مزيد من التفتح الاجتماعي والثقافي، وتعمل على بلـورة فـكـر عملي يطرح للنقاش داخل المجال العام.
- تعليم ديمقراطي يغرس مبادئ الديمقراطية والمدنية، ويدرب التلاميذ والطلاب على النقاش الحر البناء، وعلى إعلاء المصلحة العامة وتقديمها علـى الـمـصـالـح الشخصية الضيقة.
- تشجيع قيام مجتمع مدني قوي، يدعم قيم التطوع والمشاركة ويقدم نموذجًا علـى حرية النقاش والعمل الواقعي من أجل الصالح العام.

رابعاً: بناء الأكواد الحياتية: الأركيولوجيا الأخلاقية

كما أكدنا آنفًا فإن الحياة لا تخضع للقانون الرسمي فقط، ولكن تخـضـع أيضًـا لمنظومات من القواعد الأخلاقية غير المكتوبة التي تبنى داخل الإنسان، في ضمـيـره الأخلاقي العام، وفي بناء مفاهيم المسئولية والواجب الأخلاقي داخلـه. ومـن هـنـا نستطيع التمييز بين الحياة الشخصية للفرد الذي ينظمها بينه وبين نفسه، وهنا يتسـع المجال لحرية أوسع حيث يختار الفرد لحياته النمط الذي يريد، وحيث يطور لنفـسـه شفرته الخاصة شريطة ألا تتعارض مع القواعد الأخلاقية للمجتمع. وتتجـسـد هـذه

الحرية الشخصية داخل المنزل في الغالب، الذي هو مسكن الأسرة، والذي يستطيع فيه المرء أن يتجرد من ثيابه، وأن يسلك بتلقائية مطلقة. وحتى في هذا المستوى الضيق (عالم الحياة الأسرية) فإن الفرد يتعلم الكثير من القواعد التي يراعيها داخل الأسرة، ولكن تبقى مساحة الحرية هنا في الحياة الشخصية كبيرة.

ولكن بمجرد أن يخرج الفرد من العالم الخارجي إلى العالم العام، فإنه يدخل في نمط مختلف من التفاعل، يطلق عليه أحياناً "التبادل العام" Public Exchange ، هنا ينتقل الفرد الفاعل إلى عالم القواعد السلوكية (الأكواد أو الشفرات الحياتية) التي يجب أن يلتزم بها. وإذا كانت عوالم الحياة متعددة، فإن شفراتها متعددة أيضاً. حقيقة أن هناك قواعد عامة تستغرق كل العوالم مثل الثقة العامة وما يتلوها من قيم للاحترام والتسامح والتعاطف وغيرها من القيم. ولكن لكل عالم من عوالم الحياة أكواده الخاصة أو قواعده الخاصة التي تلزم الفاعلين داخله أن ينصاعوا إليها. ونستطيع أن نصور هذه العوالم وكأنها أركيولوجيا متدرجة تبدأ من أعلى وتظل تتدرج حتى عالم الحياة اليومية الذي يتشكل من التفاعلات العامة في الشارع وفي وسائل المواصلات وحتى في التعاملات مع العالم النظامي الرسمي.

- وتقع على قمة هذه الأركيولوجيا القيم المركزية التي تحدثنا عنها من قبل، وهي تخترق هذه الأركيولوجيا بشكل رأسي وأفقي لتنداح فيها انداحاً يمنحها قوة بحكم المركزية والسيادة والاجماع.
- وتقع النظم المختلفة في المستوى الثاني، وهي تلك العوالم والقواعد التي تنظم الحياة داخل هذا العالم، وتتسم بطابع خاص يرتبط بطبيعة النشاط داخل هذا العالم. ويطلق على هذه العوالم النظم أو الحقول الاجتماعية، فهناك الحقل الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي والثقافي.. إلخ. ورغم خضوع هذه الحقول لقوانين منظمة، إلا أن كل منها يحتاج إلى شفرة خاصة، إلى قيم نوعية يستدمجها الأفراد ويعملون من أجلها. فالنظام الاقتصادي يجب أن يبنى على قيم توجهه نحو تراكم الثروة والقيم المضافة، والابتعاد عن أساليب الاحتكار والإسراف الاستهلاكي.

وعلى نفس المنوال يكون للنظام السياسي قيمه الخاصة، وللنظام القضائي قيمه الخاصة. ويمكن لكل نظام أن يبلور مجموعة أكواده أو قيمه حول قيمة واحدة مركزية، كأن نقول أن النظام الاقتصادي والثقافي والعلمي يتمحور حول قيمة الانجاز، والنظام الثقافي والعلمي حول قيمة التفكير الإبداعي، والنظام القانوني حول قيمة العدل، والنظام المدني حول قيمة الدعم والمساندة، والنظام الأسري والتربوي حول قيمة الالتزام...الخ. ويعمل كل نظام أثناء أدائه لمهامه أن يسخر رجاله أيضًا لبث ما يحملونه من قيم في النظم الأخرى، فتدخل النظم في علاقة تبادلية يحاول كل منها أن يكتسب ما لدى الآخرين. وهكذا يمكن للنظام الاقتصادي ألا يكون منجزًا فقط، ولكنه يكون عادلاً، ومبدعًا وملتزمًا أيضًا. وهكذا في بقية النظم، يحاول كل منها جاهدًا أن يبث قيمة في النظم الأخرى، وأن يحصل على ما لدى النظم الأخرى من قيم، فيحقق النمط المثالي من الأداء. ونضرب مثالاً هنا برجل القضاء، الذي عليه ألا يكون عادلاً فقط، بل أن يبث العدل في بقية أرجاء المجتمع، وأن يتعلم هو في نفس الوقت من أداء النظم الأخرى فيكون منجزًا وملتزمًا ومبدعًا في عمله أيضًا. وربما ينظر إلى هذا الرأي على أنه يوتوبيًا يعتمد على منظور التبادل المزدوج عند عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز. ولكن كثيرًا ما تكون اليوتوبيا هامة في حفز الهمة نحو بناء الأمة.

- أكواد الأدوار المهنية: تتشكل قيم الجماعة من التوقعات المتبادلة المرتبطة بأداء الأدوار الاجتماعية، فقيم الجماعة هي التي تحدد للطبيب والمعلم والموظف العام والعامل حقوقه وواجباته، ومن ثم تحدد له التوقعات المرتبطة بأداء دوره. ماذا يجب أن يكون عليه هذا الدور، وما هي مواصفات الأداء المتميز والأخلاقي لهذا الدور؟ وتشكل التوقعات المرتبطة بالأدوار، الأسس التي يقوم عليها التفاعل في الحياة اليومية، وعندما يخرج الدور عن هذه التوقعات فإنه يكون قد انحرف عن جادة الصواب، وانصرف نحو تطوير توجهات قيمية خاصة به لا بالمجتمع الذي يعيش فيه. وهنا تظهر توقعات متبادلة من نوع مختلف وهي أغليها توقعات

منحرفة. كأن يتوقع الموظف العام أن يقدم له طالب الخدمة رشوة، أو يتوقع طالب الخدمة من الموظف العام أن يطلب رشوة. وعندما يقبل الأمر ويصبح أشبه بالعرف تدخل حالة الانحراف عن المعايير في حالة من "الوهن الخلقي" التي تصبح فيها التوقعات المتبادلة الشاذة أو المنحرفة هي الأغلب والأكثر قبولاً.

- المدونات السلوكية: وتكتب هذه المدونات السلوكية أو يتفق عليها داخل التنظيمات الاجتماعية والخدمية المختلفة، وتحدد المدونة رؤية المنظمة وأهدافها، ووسائلها لتحقيق هذه الأهداف، كما تحدد قواعد لأداء الأدوار فيها، وقواعد أخرى لسبل التعامل معها من قبل الجمهور، وتحدد هذه القواعد التزامات التنظيم تجاه جمهوره، والتزامات جمهوره تجاه التنظيم. وفي هذا الإطار يمكن وضع مدونات سلوكية لعمل البوليس أو البريد، والمدرسة، والمحاكم، والوحدات الإدارية المحلية التي تقدم خدمات الكهرباء والمياه والإسكان والنقل، والجمعيات الأهلية العاملة في ميدان المجتمع المدني.
- تفاعلات الحياة اليومية: وأخيراً يأتي هذا المستوى في قاعدة الأركيولوجيا الخلفية أو المعيارية، وهذا النطاق من التفاعل هو أحد أهم النطاقات جميعًا لأنه يشكل قاعدة الأركيولوجيا الأخلاقية، وفيه يتقابل الناس من شتى المستويات وشتى المكانات، وفيه تظهر الإمكانات الكثيرة للخروج عن المعايير، لأن التفاعلات اليومية تكون أكثر تدفقًا وسيولة وأكثر عرضة لأن تتأثر بالميول الشخصية والأهواء. ويتشكل الإطار الأخلاقي أو الشفرة الأخلاقية هنا من قواعد أخلاقية يجمع عليها المجتمع وتفرض على كل المتفاعلين في مواقف الحياة اليومية حدوداً لاحترام الإنسان الفرد بصرف النظر عن موقفه الطبقي أو الديني أو المهني، وعلى قواعد لمخاطبة الآخرين، والرد عليهم، والاعتذار لهم، والصفح عن أخطائهم البسيطة، والتعامل مع أخطائهم الكبيرة التي تشكل خطراً على الحياة العامة، والمساعدة في حالة الأزمات الشخصية أو العامة إلى آخر هذه التعاملات التي يجب أن تغلفها قيم الاحترام والثقة والتعاطف والدعم واحترام القانون.

خاتمة

قد تكون الصورة التي قدمتها للمجتمع مثالية، ولكن المثال يبقى دائماً هو الهدف الذي نسعى إليه. ولم يكن للمجتمعات أن تقوم لولا اليوتوبيا والتصوير المثالي للمجتمعات. وفي كل الأحوال فإن الحلم بالمجتمع الفاضل يظل هو العزاء الذي يعوض الوعي الشقي عن شقائه، وهو الذي يجعل الأجيال قادرة على أن تستمر، لعلها تجد في النهاية المجتمع الفاضل الفياض بالخير والإخلاص والإنجاز والعطاء.

الهوامش

١. انظر للمزيد: أحمد زايد، نحو رؤية متكاملة لصياغة الأطر الحاكمة للسلوك في مصر، في أحمد زايد وآخرون، الأطر الثقافية الحاكمة المصريين واختياراتهم، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩.

2. A.Alesina, Alberto et all. "Nation Building". (2015). Available online on https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/1/28652213/nation_building_feb_2015_0.pdf?sequence=1

3. R.Isaacs and A.polese, "**Between "imagined" and "real" nation-building: identities and nationhood** in post-Soviet Central Asia, Journal of nationalism and ethnicity, Vol: 43. Issue.3.2014.

٤. هانك جونستون. "الدول والحركات الاجتماعية". ترجمة أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٧.

٥. انظر الفصل الأول في أحمد زايد، المواطنة: الهوية الوطنية والمسئولية الاجتماعية، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١٨.

٦. انظر تحليل دوركايم للتضامن العضوي في كتاب تقسيم العمل الاجتماعي. إميل دوركايم. "في تقسيم العمل الاجتماعي"، ترجمة حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، ١٩٨٢.

٧. لشرح الفرق بين موقف سبنسر (صاحب النزعة الفردية النفعية) وبين موقف دوركايم (صاحب النزعة الفردية الجمعوية)

انظر المرجع التالي:

Smith, Matthew Bryan. (2009). "Durkehiem's Refutation of Spencerian Methodological Individualism: A critical Evaluation", Electronic Theses and dissertations, Available online on https://dc.etsu.edu/etd/1891/

٨. انظر وجهتين مختلفتين للنظر في الكتابين التاليين

R.Miliband. (1969). "The State in capitalist society" ,Merlin Press.

وكتاب بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨١.

9. Noah Cart, and Francesco Billar. "Generalized trust and intelligence in the united states".PLOS/ONE Vol.9. No.3. 2014.

١٠. اسس دوركايم لوجهة النظر هذه في المقدمة المطولة التي كتبها للطبقة الثانية من تقسيم العمل، والذي يشتق فيها البعض إمكانيات لتأسيس علم اجتماع سياسي دوركايمي : انظر:

- A.Giddens. Durkhiem's political sociology", The sociological Review, Vol.١٩. No.١٩٧١. Pp ٤٧٧-٥١٩.

١١. اعتبر هابرماس، أن مفهوم المجال العام هو أحد الاسهامات الأساسية للبرجوازية في المجتمع الرأسمالي، رغم ان آخرين يعتبرون أن ثمة بواكير للمجال العام في المجتمعات قبل الرأسمالية: انظر:

- أرماندو سالفاتوري، المجال العام: الحادثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام، ترجمة أحمد زايد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٠.

١٢. انظر حول هذا النمط من التحليل البارسونزي، جيه لاروشيه، علم الاجتماع الأمريكي: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز.